المهنية ومراكز التدريب ومعاهد التعليم العالي والمواصلات البرية والجوية والبحرية لفسر ذلك الاهتمام بوجود المختبرات المجهزة تجهيزا حسنا في مختلف المؤسسات الصناعية والانتاجية .

الواقع انه كما يتبع كل جامعة مؤسسة للابحاث والتطوير وظيفتها تحويل المنجزات العلمية في المختبرات الاكاديمية الى وسائل تقنية للانتاج فان من مهام معهد التخنيون الاساسية اجراء البحوث اللازمة لتطوير فروع الصناعة المختلفة ، فانه تنتشر كذلك المعاهد النوعية الخاصة بفرع محدد من فروع النشاط الانتاجي مثل معهد المنسوجات ودائرة هندسة النسيج في معهد التخنيون ، ومعهد ابحاث منتجات الغابات والخيوط ، ومختبر تشعيع الاغذية في رحفوت ، ومؤسسة خاصة تعنى بمشاريع الابحاث في الصناعة البتروكيماوية ، وجمعية للابحاث لصناعة الدهانات ، ومعهد خاص لصناعة الماس ، وآخر للابحاث الجيولوجية والجيوفيزيائية عدا مراكز تطوير الصناعات الالكترونية التي سبق الاشارة اليها ، وغير ذلك من المعاهد او المختبرات او المراكز أو المؤسسات أو الدوائر الاكاديمية التي توجه جهودها نحو الابحاث التطبيقية وأبحاث تحسين النوع وتحسين الكلفة واعادة تخطيط المصانع وهكذا .

الا ان هذا الجهد الذي يبدو مكثفا في الابحاث العلمية ، والصلة العضوية التي تبدو وثيقة بين الانتاج والبحث العلمي لم تجعل من الصناعة الاسرائيلية ذلك الصرح الذي كان ولا بد ان يكون حسب ما يبدو من شكل هذا الجهد وهذه الصلة. فنصيب الصناعة من الانتاج القومي ما زال يدور حول نسبة ٢٥ ٪ وهي نسبة لا يمكن في ضوئها ان يوصف المجتمع بأنه صناعي . وحسبنا في هذا أن عددا من البلدان العربية لم تتوفر لها رؤوس الاموال الهائلة التي توفرت لاسرائيل ، بل على العكس تعرضت لاستنزاف وحصار وغيرها وصلت بها نسبة الصناعة الى الانتاج القومي حوالي او قريبا من هذا الرقم .

ويؤكد هذا التوزيع النسبي للتوظيف على القطاع الاقتصادي اذ يبلغ نصيب الخدمات ٤١،١ ٪ من القوة العاملة ، والصناعة ٢٧،٩ ٪ والزراعة ١١،٧ والبناء والاعمار ٩،٢ ٪ والنقل والمواصلات ٧،٦ ٪ والمنافع ١،٨ ٪ والتعدين والمحاجر ٠،٧ ٪ .

وتفيد احصاءات هيئة الامم أن نصيب الزراعة في الناتج العام قد انخفض بين ١٩٥٣ الى ١٩٦٦ من ١٢ الى ٨ ٪ بينما بقي نصيب الصناعة ثابتا على التقريب فانتقل من ١٣ الى ١٤ ٪ فحسب . وتشير تقارير اخرى الى انه مهما يكن من أمر فان الصناعات الاسرائيلية ذات نطاق محدود . وكذلك فان ما يسمى بالصناعات القائمة على العلم انما هي بدرجة او باخرى ملك للدولة وتشرف عليها وزارة الدفاع، وانه ليس بعيدا عن الاحتمال ان تكون هذه الصناعات مدعوة بشكل اصطناعي على نمط الكيبوتزات وغيرها من الانشطة التي تقوم على أساس الخسارة . وان هذه الصناعات القائمة على العلم تمثل اقل من واحد في المائة من الانتاج القومي . وان من الصعوبة في حالة ضيق السوق المحلية ان يتم انجاز توسع كبير في الانتاج الصناعي في مدى قصير الا اذا كان بالامكان تصريف هذا الانتاج في أسواق جديدة في الخارج ، وهو الامر الذي يصعب تحقيقه على أية دولة مماثلة حتى وان كان اقتصادها اكثر تطورا من اسرائيل .

ونضيف الى ذلك انه حين تفيد البيانات انه قد اقيم ما بين اعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ما قدره ٧٥٩ مشروعا صناعيا تبلغ مجموع استثماراتها ٢٨٠ مليون دولار ، فان ذلك يعني انه في المتوسط قد استثمر حوالي ثلث مليون دولار للمشروع الواحد، وهو ما يدل على حجم جد صغير بالمقاييس التكنولوجية المعاصرة ، وباعتبار ادعاء اسرائيل دائما انها تأخذ من الفنون الانتاجية احدثها .

ولعل مراجعة الدراسة الوافية التي يقدمها كتاب اخطار التخطيط الصناعي في اسرائيل تشير في عديد المواقع الى صغر الوحدات الصناعية ، وحاجة الكثير منها الى تحديث آلاتها وتجديدها ، والى غياب وسائل ضبط الانتاج وعدم وجود معايير للنوعية ، وانخفاض الانتاجية وارتفاع التكلفة ، والى نقص المهارات حتى في صناعة الماس التي تكاد في بعض وجوهها تعتبر تخصصا اسرائيليا . كما تؤكد نفس الدراسة ان اسرائيل لا تختلف عن البلدان الاخرى التي تمر او مرت بمرحلة التصنيع ، حيث أن تلك الفروع التي تتطلب مستوى عاليا من التقنية واموالا ضخمة للتوظيف واجهزة معقدة ، ما زال في المرحلة الاولية .